الصباح الاقتصادية
12
العدد 3576 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 26 جمادى الأولى 1441 - الموافق 21 يناير 2020
Tuesday 21 January 2020 - No.3576 - 12 th Year

خلال ندوة «شركات المقاولات بين الانهيار والاحتكار في ظل قرارات المناقصات»

البصمان : شركات المقاولات الكويتية تواجه «إبادة جماعية»

فهد البصمان متحدثاً خلال الندوة

جانب من الحضور

- كل الدعايات التي تمارس للمشاريع الصغيرة عبارة عن فقاعات «فارغة»
- سنطالب لجنة المناقصات المركزية بإلغاء التعميم ذي الشروط الظالمة للشركات الكويتية
- الاعتماد علي الشركات الأجنبية في المشاريع المحلية يعتبر تدميراً لشركات الوطنية
- الشركات الوطنية تفتقر للدعم الحكومي لتعزيز قدراتها في السوق وفتح المجال لتوظيف المواطنين
- الشمري: بعض قيادي الوزارات يتعمدون الضغط علي مقاولي الباطن لإزاحتهم عن طريق تنفيذ المشاريع

- قانون المناقصات 49 لسنة 2016 أعطى امتيازات للشركات الأجنبية بصورة تثير الاشمئزاز
- دور وزارة الاشغال أصبح لاوجود له بعدما اتجهت وزارات الدولة لتنفيذ مشاريعها بنفسها

إعتبر المحامي ووكيل مجموعة من شركات المقاولات الكويتية فهد مبارك البصمان ان قانون المناقصات رقم 49لسنة 2016 والتعميم المنبثق عنه يعد إنتهاكا صارخا غير مسبوق لحقوق شركات المقاولات المحلية حيث يضم جملة من الشروط الخيالية التعجيزية المبالغ فيها ادت لإفلاس وتصفية الكثير من شركات المقاولات الكويتية.

وقال البصمان في المؤتمر الصحفي الذي نظمه قسم الأبحاث والدراسات القانونية والإقتصادية بمكتب «البصمان» في فندق الشيراتون تحت عنوان «شركات المقاولات بين الإنهيار والإحتكار في ظل قرارات جهاز المناقصات «أن قانون المناقصات هذا يبيد عن عمد الشركات الكويتية وفي المقابل يمنح إمتيازات لا حصر لها للشركات الأجنبية دون ان يلزمها بأي شروط تعجيزية كتلك المفروضة على الشركات الوطنية.

وحمل البصمان مجلس الأمة مسؤولية تشريع قانون المناقصات 49لسنة 2016 لكونه يعج بالكثير من السقطات والكوارث حيث وصفه وزير الدولة السابق الشيخ محمد العبدالله بعبع التشريعات نظرا لعرقلته لأكثر من 12 سنة داخل المجلس ومع هذا خرج بأسوأ حالاته و زاد من التعقيدات والكوارث الطائلة فضلا عن ثغراته المطاطية التي تسمح بالتحايل على نصوصه وكان من شرعوا هذا القانون لايدركوا ان إنهيار الشركات الوطنية يؤدي بالتبعية لإنهيار الإقتصاد الوطني ككل.

وقال البصمان ساخرا إنهم يضحكون على الشركات الوطنية بقانون منع الاحتكار تارة وبقانون المنافسة تارة اخرى وهم يدركون ان سطوة قانون المناقصات الاقوى من القانونين سالفة الذكر وكان الأمر بمثابة وضع السم في قانون المناقصات في كفة والعسل في قانوني منع الإحتكار والمنافسة في كفة اخرى وبهذا يدس السم في العسل ولايتجرعه سوى الشركات الوطنية.

واشار البصمان الى ان التعميم رقم 4لسنة 2019 العقيم الذي اصدره الجهاز المركزي للمناقصات العامة في شان تصنيف شركات المقاولات الذي حدد 10 ملايين دينار للشركة المصنفة درجة أولى و5 ملايين دينار للمصنفة فئة ثانية ومليون دينار للمصنفة فئة ثالثة 100الف دينار للمصنفة فئة رابعة يؤكد ان من وضع تلك المبالغ فيها يبعد عن واقع السوق او انها وضعت كشروط تعجيزية لصالح الشركات الإحتكارية والشركات الأجنبية علما بان قيمة هذه المبالغ غير واردة في القانون نفسه بل واردة في اللائحة التنفيذية التي صاغتها الحكومة دون ان تنظر لواقع السوق الكويتي علما بان وزير التجارة ورئيس اللجنة المركزية يعلما علم اليقين بان رؤوس الاموال هذه ورقية بنسبة 99% لافتا الى انه استخدم لفظ ورقية ليخفف من حدة كلمة وهمية مبينا انه يستند كذلك لحديث رئيس اتحاد المقاولات الكويتية د.صلاح بورسلي الذي قال في صحيفة كويتية ان هناك 5 شركات كويتية تحتكر سوق المقاولات وتوضع تلك الشروط التعجيزية من اجلها ومع هذا لم ترد الحكومة على هذا الكلام.

ولفت البصمان الى ان هذا التعميم أعطى إمتيازات للشركات الأجنبية بصورة تثير الإشمئزاز حيث مكنها من الحصول على المناقصات الكويتية وإذا قاضت منها فضلة تمنحها للشركات الكويتية.

وذكر ان من الشروط التعجيزية الأخرى على الشركات المصنفة وجود مكتب إداري لها بمسعة 800 متر و عدد موظفين من 25 إلى 30 موظف وبحسبة بسيطة لو حسبنا عدد الموظفين على هذا المقر الإداري سيكون لدينا 500 متر بلا فائدة وهل الشركة التي ستتمكن من توفير 800 متر ستعوض ذلك من خلال مشاريع تطرحها الدولة لتغطي مصاريف الموظفين ؟ بالطبع لا، والم تعلم الحكومة كذلك أن أي شركة كويتية يمكن أن تأتي بشركة أجنبية لتستثنى من سنوات الخبرة ومن راس المال المبالغ ومن الشروط التعجيزية الأخرى وتعمل من خلال الشركة الأجنبية التي تستقطبها ؟ خاصة وأن الشركات الأجنبية معفاة كذلك حتى من سابقة الأعمال في موطنها.

وذكر البصمان أنه رغم الدولة بكل أسف تفرض هذه الشروط التعجيزية وفي الوقت نفسه لا توجد مشاريع كافية لطرحها لتعوض الشركات خسائرها من هذا التعسف خاصة وان وزارة الأشغال العامة قالت صراحة انها لن تطرح أي مشاريع على مدى ال 7 سنوات القادمة ،اي تناقض هذا !!.

وذكر البصمان انه نصح مرارا الوزيرة السابقة جنان بوشهري التي راحت ضحية بعض الذين يعملون من أجل طموحاتهم الشخصية ومع الأسف لم تستجب والآن تجلس في البيت وقالت أنا دافعت عن الكويتيين قائلا لها سلامة عمرك لم تدافعي عن الكويتيين بل عطلتي مشاريع التنمية.

ولفت البصمان الى ان دور وزارة الاشغال أصبح لاوجود له بعدما إتجهت وزارات الدولة لتنفيذ مشاريعها بنفسها والأمر من ذلك أن هناك فئة من مهندسي تلك الوزارات يتمتعوا بقدرة هائلة في عرقلة مصالح الشركات التي يفترض انها ستباشر تنفيذ المشروعات المطروحة.

وقال البصمان انه شعر بالإرتياح عندما قابل مؤخرا وزيرة الأشغال د.رنا الفارس التي وعدت بوقوفها في صف القانون فيما يخص موضوع جنوب خيطان ووعدت بحل الأمر وتفعيل القانون ومعالجة أي إختلالات في هذا الموضوع.

ولفت الى أن التعديل الذي حدث عام 2019 لم يراعي مصالح المشروعات الصغيرة متسائلا هل الدولة تهدف لتنفيع المشروعات الصغيرة من خلال مشي نفسك أم تهدف لتنمية تلك المشاريع ؟

فإذا كانت تهدف لتنميتها وفق ماهو مطروح فهذا دمار للمشروعات الصغيرة وإذا كان الهدف تنفيع تلك المشاريع فالأمر أصبح عبارة عن صدقات للمشاريع الصغيرة والسؤال الأهم هنا لماذا لم يلزم الصندوق الجهاز بأن تكون هناك حصة للمشاريع الصغيرة حتى ولو كانت قيمتها بسيطة فالقانون قال «يجوز» ويفترض ان يقول «يجب»على الجهة إعطاء دور للمشاريع الصغيرة في المناقصات ومع الأسف فكل الدعايات التي تمارس للمشاريع الصغيرة عبارة عن فقاعات.

وبين البصمان أن من الصعوبات والعراقيل الخطيرة كذلك المفروضة على الشركات المصنفة مايسمى بالتأهيل حيث أن الشركة بعد أن تقدم كل ماهو مطلوب منها يأتي دور التأهيل من خلال مهندس الوزارة الذي بجرة قلم يمكن أن يقول هذه الشركة مؤهلة أم لا ؟ أو يرى حسب ظنه أن هذا المقاول وضعه ينبيء انه غير جاد وكان هذا المهندس أعلم أهل الأرض والسؤال كيف ينبيء بأنه غير جاد وحقق كل المستحيلات المطلوبة منه ؟! البصمان كلامه بأنه سيطالب لجنة المناقصات المركزية بإلغاء هذا التعميم ذو الشروط الظالمة للشركات الكويتية وفي حالة الإستجابة لمطالبهم فيها ونعمت، وفي حالة الإصرار على الإستمرار على الوضع الراهن سيذهب للقضاء الكويتي لينصف الشركات الكويتية آملا في نسف هذا القانون أو تعديله بما يلائم مصلحة الدولة والشركات المحلية معا ودون ان يخدم شركات بعينها فقط مشددا على اهمية ان تشارك شركات المقاولات الكويتية او مايثوب عنها من اهل الخبرة والاختصاص في صياغة اي قوانين قادمة تعنى بشركات المقاولات الكويتية.

تجاهل تنفيذ الأحكام

واشار البصمان إلى ان التعسف من قبل القطاعات الحكومية مع مقاولي الباطن والشركات المتوسطة كونها التي تنفذ المشاريع حقيقة التي تسند للشركات الكبرى التي لاتقوم بإنجاز الاعمال بمفردها في أغلب الاحيان وهو ما يعرقل انجاز المشاريع التنموية وبعوق تطوير بناء الكويت الحديثة لافتا إلى ان الاعتماد علي الشركات الأجنبية في المشاريع المحلية إنما يعتبر تدميرا للشركات الوطنية واداة لحرقها وابادتها وقد ظهر ذلك جليا من خلال الاشتراطات الجديدة لتصنيف شركات المقاولات والتي تفوق العرف والمنطق سواء بطلب المساحات للشركة أو المكتب وراس المال الكبير وغيره من الشروط التعجيزية التي تعكس عدم رغبة اجهزة الدولة المعنية بالاستفادة من القطاع الخاص المحلي كشريك للتنمية كما يتردد. ودعا جميع متخذي القرار بضرورة توخي الحذر من تدهور قطاع المقاولات الوطني والذي يبني علي الشركات الكويتية بما يجري حاليا في جلب شركات عالمية تسند إليها المشاريع من اجل التنفيع وهي الكارثة المقبلة علي السوق خصوصا مع لجوء بعض مقاولي الباطن للقضاء نتيجة اختفاء احدي الشركات الأجنبية من السوق حتي لا تتحمل تداعيات ذلك الشركات الوطنية المتعاقدة من الباطن وهناك قضايا في المحاكم تؤكد ذلك مبينا أن الشركات الوطنية تفتقر للدعم الحكومي لتعزيز قدراتها في السوق وفتح المجال لتوظيف المواطنين مع ضرورة التوسع في اشراك الشركات الوطنية لمشروعات الدولة كافة تحقيقا لرؤية صاحب السمو تحويل الكويت مركزمالي واقليمي تجاري وتطبيقا لركائز رؤية الكويت 2035.

ومن جهته قال رئيس مجلس ادارة شركة الشيخة العالمية للتجارة العامة والمقاولات مشعل الشمري ، ان الممارسات السلبية التي تقوم بها الجهات المنوطة بالقطاع العام ومؤسسات الدولة كانت سببا في لجوء شركات المقاولات إلي المحاكم منوها إلي أن بعض قيادي الوزارات يتعمدون الضغط علي مقاولي الباطن لإزاحتهم عن طريق تنفيذ المشاريع وذلك باستخدام وسائل متعددة للضغط علي المقاول حتي يتكبد خسائر أو يهرب عن استكمال المشروع ويضطر إلي اللجوء للقضاء لإنتزاع حقوقه.

واستطر قائلا نحن كشركة نطالب وزارة الأشغال بمبالغ واستحقاقات مالية كبيرة من بينها مبلغ 357 الف دينار بحكم قضائي نافذ ولا زلنا تحت ممارسات الوزارة بعدم تنفذ الحكم واعطائنا حقوق الشركة رغم الجلسات الطويلة والتدولات في المحاكم وجلسات الخبراء وقد مرت اكثر من خمس سنوات حتي حصلنا علي هذا الحكم ولكن الوزارة تضرب بالقانون عرض الحائط ولا تنفذ الأحكام الملزمة عليها سداد استحقاقات متساءلا عن اسباب التعسف تجاه شركات المقاولين المحليين في انجاز واستلام وتسليم المشاريع وكذلك في سداد الحقوق.

بنك بوبيان يحقق 62.7 مليون دينار أرباحاً صافية خلال 2019

أعلن بنك بوبيان الكويتي أمس الاثنين تحقيقه 62ر7 مليون دينار كويتي (نحو 207 ملايين دولار أمريكي) أرباحا صافية في عام 2019 بنسبة نمو بلغت 12 في المئة عن 2018 وبربحية للسهم الواحد بلغت 20ر4 فلس.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك محمود الفليج في بيان صحفي إن مجلس الإدارة أوصى الجمعية العمومية بتوزيع أرباح نقدية بواقع تسعة فلوس للسهم وأسهم منحة بنسبة 5 في المئة.

وأضاف الفليج أن البنك استمر عام 2019 على نفس الخطى التي انطلق منها منذ بدأ تطبيق استراتيجيته الجديدة عام 2010 مما انعكس على مستوى الربحية ونمو المؤشرات المالية بوتيرة جيدة تدل على نجاح الاستراتيجية.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك عادل الماجد إن البنك حقق أهدافه في الاستحواذ على حصص سوقية في مختلف القطاعات رغم التحديات المحلية أو الاقليمية.

وأضاف الماجد أن (بوبيان) مستمر في تنفيذ خططه التي تعتمد على التركيز في السوق المحلي مع البدء في توسعه في الانشطة الخارجية «والتي بدأت مع إعلاننا في ديسمبر الماضي تقديم عرض للاستحواذ على بنك لندن والشرق الاوسط وهي العملية التي لا تزال في مراحل التنفيذ حاليا».

وذكر أن جميع مؤشرات البنك الرئيسية شهدت نموا ملحوظا في 2019 إذ ارتفع إجمالي الأصول إلى 5ر3 مليار دينار (نحو 17ر5 مليار دولار) بنسبة نمو قدرها 22 في المئة كما ارتفعت ودائع العملاء إلى 4ر3 مليار دينار (نحو 14ر5 مليار دولار) بنمو بلغت نسبته 17 في المئة.

وأضاف أن إجمالي قيمة حقوق الملكية ارتفعت بنهاية 2019 إلى 575 مليون دينار (نحو 1ر8 مليار دولار) كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية إلى 146 مليون دينار (نحو 482 مليون دولار).

وبين أن الحصة السوقية للبنك من التمويل عموما ارتفعت إلى 9ر3 في المئة في حين ارتفعت حصة البنك من تمويل الأفراد إلى 12 في المئة الى جانب تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية للشركات والتي وصلت إلى 17 في المئة.

يذكر أن بنك بوبيان اسس عام 2004 وادرج في بورصة الكويت عام 2006 ويبلغ رأسماله 216ر6 مليون دينار (نحو 708 ملايين دولار) وتكمن اغراضه في قبول الودائع بانواعها ومزاولة عمليات التمويل باستخدام صيغ العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مؤشرات البورصة «تتباين».. و«العام» يتراجع 11.18 نقطة

جلسة متباينة للبورصة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 18ر11 نقطة ليبلغ مستوى 8ر6381 نقطة بنسبة 17ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 7ر160 مليون سهم تمت من خلال 7276 صفقة نقدية بقيمة 3ر42 مليون دينار كويتي (نحو 8ر143 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 5ر0 نقطة ليصل إلى مستوى 4ر4909 نقطة بنسبة 01ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر97 مليون سهم تمت عبر 3284 صفقة نقدية بقيمة سبعة ملايين دينار (نحو 8ر23 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 8ر16 نقطة ليصل إلى مستوى 8ر7123 نقطة بنسبة 24ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر63 مليون سهم تمت عبر 3992 صفقة بقيمة 3ر35 مليون دينار (نحو 120 مليون دولار).

وكانت شركات (الأنظمة) و(مراكز) و(عقار) و(تمدين ا) و(نور) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أرزان) و(بيتك) و(بنك وربة) و(الأولى) و(وطني) الأكثر تداولا فيما كانت شركات (الراي) و(سينما) و(منازل) و(المدن) و(كميفك) الأكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.